

العنوان: استراتيجيات طريقة تنظيم المجتمع من خلال التعليم كمؤشر للتنمية المجتمعية المستدامة.

الملخص:

تمثلت مشكلة الدراسة في محاولة استبطان استراتيجية أساسها التعليم لتنظيم المجتمع الليبي ، قائمة علي استقراء المؤشرات المتحققة من خلال التعليم عبر المراحل التاريخية التي مر بها المجتمع الليبي لبناء تنمية مجتمعية مستدامة لها القدرة علي التعرف علي الاحتياجات الحالية والمستقبلية. وترجع الأهمية في ذلك إلي أن التعليم من أهم المداخل التي تعتمد عليها المجتمعات والدول لبناء الإنسان الواعي المدرك التي يمكن الاعتماد عليه في إقامة تنمية مجتمعية مستدامة له ولالأجيال التي تاليه ، وإن بناء التنمية المجتمعية المستدامة واستقرارها ونجاحها في مسعيها ينبغي أن تبني من خلال المؤشرات والمعلومات المتحققة علي أرض الواقع والاستفادة منها في بناء المستقبل. ومن أهم النتائج التي توصل إليها :

. تعد العلاقة بين التعليم كأساس لاستراتيجيات تنظيم المجتمع وبين التنمية المجتمعية المستدامة مصدر للتغير المجتمعي .

. وضع استراتيجيات قائمة علي استهداف تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمجتمع المحلي مع الأخذ في الاعتبار تحقيق تكامل المجتمع المحلي مع المجتمع الشمولي.

. احداث تغييرات اقتصادية واجتماعية وثقافية مقصودة عن طريق الاستفادة من الطاقات والامكانيات الموجودة بالمجتمع ، والاعتماد علي الجهود المحلية والتعاون بينها وبين الجهود الحكومية في تنفيذ البرامج الموجهة نحو تحسين الأحوال المختلفة للأفراد.

. من أهم الأمور التي ينبغي أن يعتمد عليها في تأسيس استراتيجيات تنظيم المجتمع لتحقيق التنمية المجتمعية المستدامة الشمولية التنموية والمكانية التكاملية والتوازن واللامركزية.

. التغيير الذي يحدثه التعليم يقود إلي الانتقال لبنية ذات ديناميكية أكثر كفاءة في إدارة مقدرات الطبيعة والمجتمع.

. الاستعانة بمؤشرات التنمية في مجال التعليم بالمجتمع الليبي لرسم الخطط المستقبلية للتعليم كمصدر لتأسيس استراتيجيات تنظيم المجتمع الليبي.

المقدمة : تعتبر التنمية المجتمعية المستدامة مقياس لمدي تقدم الدول علي كافة الأصعدة ، فتحقيق الرفاهية للمواطنين الحاليين والمستقبليين يعد مؤشر علي وجود آلية ومنهجية لجهود متعددة الأطراف متنوعة في الأسس والمرجعيات الوطنية متوحدة في الغاية والهدف العام. ووفقا لذلك فإن هذه الدراسة تتناول التعليم كاستراتيجية من أهم استراتيجيات تنظيم المجتمع ، لأنه الأداة التي يمكن من خلالها إحداث التغيير لكون المجتمع يحتاج إلي تغيير واقعه ومواجهة مشكلاته بغية تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة.

المشكلة : في إطار أن الإشكالية الرئيسية في محاور هذا المؤتمر هو البعد المجتمعي للتنمية المستدامة فإن هذه الدراسة تنطلق من ضرورة التركيز علي الخلفية المجتمعية التي يمكن من خلالها إيجاد أشخاص قادرين علي تحقيق التنمية المستدامة ، والباحثة تري أن التعليم يعد أحد أهم المؤثرات الايجابية التي يمكن الاعتماد عليها في إيجاد أشخاص في الخلفية المجتمعية الليبية يستطيعون إنتاج محيط مجتمعي واعي مدرك يمكن الاستناد عليه في تكوين الخلية المجتمعية الأولى التي ستقوم بإنتاج الأجيال التالية ، الذين سيقع علي عاتقهم تكملة المشور لتحقيق التنمية المستدامة لاحقاً. فكل المجتمعات في الزمن الحالي تسعي إلي احداث التغيير الاجتماعي المخطط عبر استراتيجيات تعتمد علي التقدير والتنسيق السليمين للأهداف والوسائل المتاحة والتناسب الملائم بينهما ، والمجتمع الليبي قد مر بأحداث أثرت علي جميع المستويات المجتمعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية فيه ، امتدت لتشمل كافة أرضيه بدون استثناء الأمر الذي يدعو إلي إعادة تنظيمه وفق استراتيجيات يمكن من خلالها تحقيق تنمية مجتمعية مستدامة لتشمل باهتمامها الأجيال الحالية والاجيال القادمة. وفيما أن الإنسان هو محور اهتمام التنمية المجتمعية المستدامة لكونها تأسس الأطر الحياتية التي تمكنه من العيش في مجتمعه مشبع لإحتياجاته ، فإن التعليم يلعب دوراً هاماً في حياة هذا الفرد لأنه فمن خلاله يمكنه أن يتعلم مهارات حياتية اجتماعية تزيد من قدراته الفكرية ورصيده المعرفي ، وهذه الأدوار المتعددة للتعليم تجعل منه أداة مهمة لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة في كافة الجوانب.

عليه فإن المشكلة البحثية في هذه الدراسة هو محاولة استنباط استراتيجية أساسها التعليم لتنظيم المجتمع الليبي قائمة علي استقراء المؤشرات المتحققة من خلال التعليم عبر المراحل التاريخية التي مر بها المجتمع الليبي لبناء تنمية مجتمعية مستدامة لها القدرة علي التعرف علي الاحتياجات الحالية والمستقبلية .

أهمية الدراسة :

. الإشارة إلي أن بناء التنمية المجتمعية المستدامة واستقرارها ونجاحها في مسعيها ينبغي أن تبني من خلال المؤشرات والمعلومات المتحققة علي أرض الواقع والاستفادة منها في بناء المستقبل.

. التركيز علي التنمية المستدامة من خلال التعليم كاستراتيجية لتنظيم المجتمع ، باعتبار التعليم من أهم المداخل التي تعتمد عليها المجتمعات والدول لبناء الإنسان الواعي المدرك التي يمكن الاعتماد عليه في اقامة تنمية مجتمعية مستدامة له وللأجيال التي تاليه.

. الخروج بحلول لتمكين من تحقيق تنمية مجتمعية مستدامة تنطلق من الفرد المتعلم المتهيئ للمساهمة في بناء مجتمعه ، من خلال رسم خطط تأسس الأجيال الحاضرة وتمهدها لتستوعب في مسارها الأجيال القادمة.

هدف الدراسة:

. استنباط استراتيجية تنظيمه للمجتمع الليبي أساسها التعليم قائمة علي استقراء المؤشرات المتحققة في مجال التعليم عبر المراحل التاريخية التي مر بها المجتمع الليبي ، لبناء تنمية مجتمعية مستدامة لها القدرة علي التعرف علي الاحتياجات الحالية والمستقبلية في مجال التعليم.

تساؤل الدراسة :

ما هي خطوات استنباط استراتيجية تنظيمه للمجتمع الليبي أساسها التعليم قائمة علي استقراء المؤشرات المتحققة في مجال التعليم عبر المراحل التاريخية التي مر بها المجتمع الليبي لبناء تنمية مجتمعية مستدامة لها القدرة علي التعرف علي الاحتياجات الحالية والمستقبلية للأجيال.

مفاهيم الدراسة:

مفهوم الاستراتيجية :

. عرفت بأنها " مجموعة من الأفكار والمبادئ التي تتناول ميدان من ميادين النشاط الإنساني بصورة شاملة متكاملة ، وتكون ذات دلالة علي وسائل العمل ومتطلباته واتجاهات مساراته بقصد احداث تغييرات فيه وصولا إلي أهداف محددة"¹.

¹ علوان حميد دهان (2002) فعالية التخطيط الاستراتيجي في المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية ، مكتبة الجامعة ، وهران ، ص12

. كما عرفت بأنها " اعداد الأهداف والغايات الأساسية طويلة الأجل للمؤسسة ، واختيار خط العمل وتخصيص الموارد الضرورية لبلوغ هذه الغايات "1.

التعريف الاجرائي : تحديد منهج وطني محلي يستخدم كأسلوب لتحقيق التنمية المستدامة بالمجتمع الليبي.

. مفهوم تنظيم المجتمع :

. تم الإشارة إليه بأنه " العملية التي يتمكن بها المجتمع من تحديد حاجاته وأهدافه وترتيب هذه الحاجات والاهداف حسب أهميتها ، ثم إنكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة هذه الحاجات والأهداف ، والوقوف علي الموارد الداخلية والخارجية التي تتصل بهذه الحاجات "2.

. كما تم الإشارة إليه بأنه " محاولة استثمار الموارد المتاحة لمواجهة المشكلات الناجمة عن عدم اشباع الاحتياجات البيولوجية والنفسية لأفراد وجماعات المجتمع ، وتعديل تلك الموارد إذا كانت قد فشلت في أن تساير الاحتياجات الحالية وتكوين موارد جديدة إذا تطلب الأمر "3.

التعريف الاجرائي: طريقة للتأثير في القرارات المجتمعية التي تتخذ علي جميع المستويات لتخطيط وتنفيذ برامج التنمية المستدامة ، بحيث يؤدي هذا إلي تقوية الترابط بين أهل المجتمع الواحد وبين المجتمع المحلي والمجتمع الأكبر.

. مفهوم التنمية المستدامة :

. تم تعريفها بأنها " التنمية التي تغطي احتياجات الحاضر دون الاضرار بقدرة الأجيال المستقبلية علي تغطية احتياجاتها "4.

. كما تم تعريفها بأنها " إعطاء اهتمام أكبر للبحث العلمي والتطوير وتخصيص الموارد المالية الضرورية لاحداث القفزة النوعية المطلوبة "5.

التعريف الاجرائي : عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهه وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية ، تسمح بتحقيق تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق نمو

¹ ثروت عاصم (2007) مبادئ وأساسيات التخطيط الاستراتيجي ، در التفوق والتميز ، القاهرة ، ص13.
² رشاد أحمد عبداللطيف (2009) أسس طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية – مدخل دراسة مجتمع ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية ، ص 76.
³ وضحة احمد جاسم (2019) المرافعة التشريعية في طريقة تنظيم المجتمع – الممارسة المهنية علي مستوي المنظمات المجتمعات ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية ، ص198. ،
⁴ محمد عبدالعزيز عجمية (1981) مقدمة في التنمية والتخطيط ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ص79.
⁵ صبحي حمد قنوص (2001) أزمة التنمية – دراسة تحليلية للواقع السياسي الاقتصادي الاجتماعي للبلدان العالم الثالث ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، ص135.

مطرد لقدرات المجتمع الليبي وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه ، بدون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها " .

نوع الدراسة والأسلوب المستخدم:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية المعتمدة علي المنهج الوصفي ، التي تتكامل لوصف الظاهرة أو الموضوع اعتماداً على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلاً كافياً ودقيقاً لاستخلاص دلالتها والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة أو الموضوع محل الدراسة بالاستعانة بالأسلوب التتبعي والأسلوب الاستقرائي والاستنباطي .

أداة جمع البيانات: المراجع المكتبية المتعلقة بموضوع الدراسة.

الدراسات السابقة :

. دراسة لحضاري صالح (2018) : بعنوان واقع التنمية المستدامة في الجزائر - الاستراتيجية والجهود. وقد كانت مشكلة الدراسة متمثلة في معرفة واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال عرض أهم الاستراتيجيات والجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية ، في سبيل بلوغ التكامل بين كل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكان من أهم النتائج التي تم التوصل إليها:

ادماج مبدأ الاستدامة البيئية في مختلف برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

. العمل علي النمو المستدام وتقليص ظاهرة الفقر إلي أدني المستويات.

. حماية الصحة العامة للسكان¹.

. دراسة ناظم المحمدي (2013) : بعنوان تحليل إحصائي لبعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة 2005 - 2012 . وقد تمثلت مشكلة الدراسة في وضع استراتيجية ورؤية مستقبلية للتنمية لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية ، من خلال استدعاء تحليل احصائي لمؤشرات التنمية المستدامة . وقد كان من أهم النتائج التي تم التوصل إليها: عرض وتحليل بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية التي طرأت ، وتحديد مستوي التقدم المحرز باتجاه تحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة².

¹ لحضاري صالح (2018) ، واقع التنمية المستدامة في الجزائر - الاستراتيجية والجهود ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة الجزائر.

² ناظم المحمدي (2013) ، تحليل إحصائي لبعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة 2005 - 2012 ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، ص ص 1 - 18.

. دراسة كربالي بغداد وحمداني محمد (2010) : بعنوان استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر . وقد سعت مشكلة الدراسة إلي استعراض مختلف السياسات التي ساهمت في احداث التنمية المستدامة والحد من تزايد الاستغلال المفرط للخيرات الطبيعية . وقد كان من أهم النتائج التي تم التوصل إليها :
. وضع استراتيجية شاملة للقضاء علي الفقر واستئصاله من المجتمع وفق طرق تتماشى مع سياسات الاقتصاد الكلي وليس اعتمادا علي حلول قصيرة المدى ومؤقتة .
. تقليص الفوارق الموجودة بين منفيذ السياسة الاجتماعية للدولة ومستحقيها .
. تستطير سياسة تنموية مستديمة لكل من قطاع الزراعة والصناعة حتي يتم تخفيف الضغط المالي علي الاقتصاد الوطني والحد من الاعتماد علي قطاع المحروقات .
. العمل علي الاقتداء في التقدم باكتساب المعارف العلمية والتجارب الناجحة في اطار المحافظة علي الأبعاد الثقافية والهوية الوطنية .
. العمل علي ترقية الموارد البشرية والكفاءات العلمية التي باتت تشكل الكفاءات المفتاحية لكل عملية تنموية والعمل وفق استراتيجيات تأخذ البعد الوطني والإقليمي والسعي إلي بلوغ التكامل الاقتصادي والسياسي الغاربي والعربي .
. إعطاء اهتمام أكبر للبحث العلمي والتطوير ، وتخصيص الموارد المالية الضرورية لاحداث القفزة النوعية المطلوبة .

. فتح المجال أمام المنظمات غير الحكومية للقيام بدورها في مكافحة الفقر وحماية البيئة.¹
. دراسة خولة حمدان (2002) : برنامج تدقيق مقترح لتحقيق التنمية المستدامة . وقد تمتل مشكلة الدراسة في وضع برنامج ينظم أبعاد التنمية المستدامة يشمل الرقابة علي إجراءات وزارات الدولة للحفاظ علي حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية . وقد توصل البحث إلي وضع برنامج تدقيق يتضمن مجموعة من الإجراءات مبنوية حسب أبعاد التنمية المستدامة اقتصاية ، اجتماعية ، بيئية ، مؤسسية ومؤشراتها حسب وزارات الدولة بما يضمن مراقبة السياسات واستراتيجيات

¹ كربالي بغداد وحمداني محمد (2010) استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر ، مجلة علو إنسانية ، العدد الخامس والاربعون ، السنة السابعة ن ص ص 165 – 190 .

الدولة من قبل الجهات المعنية بالرقابة سواء الداخلية أو الخارجية لتحقيق حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية وتحقيق الأهداف الإنمائية¹.

. دراسة مؤيد محمود وعبدالجبار محمود العبيدي (2000) : بعنوان العلاقة السببية بين منهج التخطيط والتنمية - بحث تحليلي للتجربة الماليزية. وقد تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف علي كيفية تحقيق تنمية اقتصادية مترافقة بعدالة أكبر في توزيع الدخل وتوظيف الزمن وتوظيف عالي الكفاءة لكسر فجوة التخلف باتجاه التقدم المعزز بالاستقلال ، وقد اتبع الباحث المنهج التحليلي الاستقرائي والاستنباطي. وكان من أهم النتائج التي تم التوصل إليها :

. أن ماليزيا لم تتفاعل مع التخطيط عقائداً وأيديولوجياً كما هو الحال في العديد من بلدان العالم النامي ، بل تعاملت معه كمنهج حقيقي لتحقيق التحول باتجاه التنمية والانتقال إلي مجتمع صناعي متقدم.

. إدراك الحكومة الماليزية بأن ضمان الاستقرار والازدهار الاقتصادي علي الأمد الطويل يتطلب انتهاج التخطيط التنومي والمتسم بفلسفة تقوم علي تكامل السياسات الاقتصادية والاجتماعية مكنها من تحقيق نمو اقتصادي مستدام مترافق بعدالة التوزيع.

. أن التعامل مع التخطيط كمنهج بمعزل عن الأيديولوجيا كان وراء عدم تراجع الحكومات الماليزية المتعاقبة عن التخطيط ، وكذلك عدم تغيير السياسات الإنمائية بعيدة الأمد.

. إن اعتماد ماليزيا التخطيط لتحقيق التنمية جاء متفق ومتناغم مع متطلبات كل مرحلة من مراحل التنمية مما مكنها من احداث تحولات متسمة بالتدرجية والموضوعية والعقلانية في هياكلها الاقتصادية².

التعليق علي الدراسات السابقة :

تتفق الدراسات السابقة مع لدراسة الحالية في الآتي :

. عرض أهم الاستراتيجيات والجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة.

. وضع استراتيجية ورؤية مستقبلية للتنمية لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية ، من خلال استدعاء تحليل احصائي لمؤشرات التنمية المستدامة.

¹ خولة حمدان (2002) برنامج تدقيق مقترح لتحقيق التنمية المستدامة ، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية والعلوم الهندسية ، المجلد السادس والعشرون ، العدد الثاني ، بغداد ، ص ص 1-19.

² مؤيد محمود وعبدالجبار محمود العبيدي (2000) العلاقة السببية بين منهج التخطيط والتنمية - بحث تحليلي للتجربة الماليزية ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية - العدد الخامس والتسعون ، المجلد الثالث والعشرين ، بغداد ، ص ص 302 - 325

. وضع استراتيجية شاملة للقضاء علي الفقر واستئصاله من المجتمع وفق طرق تتماشى مع سياسات الاقتصاد الكلي ، وليس اعتمادا علي حلول قصيرة المدى ومؤقتة.
. وضع برنامج ينظم أبعاد التنمية المستدامة يشمل الرقابة علي إجراءات وزارات الدولة للحفاظ علي حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية.
. الاستفادة من تجارب الشعوب التي استطاعت أن تفصل بين الجانب التنموي المجتمعي والأبعاد العقائدية والايديولوجية.

وما تسعي الدراسة الحالية إلي إضافته هو استخدام التعليم كمدخل في تأسيس استراتيجيات تنظيم المجتمع ، باعتبار أن وعي وادراك الفرد المتعلم ، هو الذي يستطيع تأسيس البعد المجتمعي نحو التغيير لتحقيق التنمية المجتمعية المستدامة ، بالإضافة إلي استخدام المؤشرات المتحققة علي أرض الواقع للمساهمة في تكوين استراتيجيات تنظيم المجتمع.
التعليم أساس لاستراتيجيات تنظيم المجتمع لتحقيق التنمية المجتمعية المستدامة:

تقوم استراتيجية التنمية لتنظيم المجتمع على ضوء استهداف تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمجتمع المحلي مع الأخذ في الاعتبار تحقيق تكامل المجتمع المحلي مع المجتمع الشمولي ، ومساهمة المجتمعات المحلية بشكل واضح ومن خلال إنجازات معينة في إحداث التقدم الوطني المحلي . واعتماد هذه العملية على الجهود الذاتية والمساهمة الجماعية لأفراد المجتمع في تخطيط البرامج المطلوبة بحيث يصبح بالإمكان ربط حركة التنمية على المستوى المحلي بالحركة المجتمعية الشاملة في إطار من التخطيط الشامل ، وإحداث تغييرات في اتجاهات الناس من أجل إنماء وعي مجتعي وطني للتأثير في البيئة واستغلال الموارد الموجودة بها استغلالاً فعالاً لإيجاد مجتمع اقتصادي منتج¹.

والتنمية المجتمعية المستدامة كمدخل تهدف إلي أحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية وثقافية مقصودة عن طريق الاستفادة من الطاقات والامكانيات الموجودة بالمجتمع ، والاعتماد علي الجهود المحلية والتعاون بينها وبين الجهود الحكومية في تنفيذ البرامج الموجهة نحو تحسين الأحوال المختلفة للأفراد². وفي هذا الإطار تعد التنمية المستدامة امتداد للاستراتيجية العامة للتنمية الاقتصادية والمجتمعية والبيئية ، والأصل أنه ليس هناك برنامج نمائي واحد يصلح

¹ وليد سالم (1998) ، التخطيط من أجل الصمود ، وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، رام الله ، ص ص 39-40.

² محمد عبدالفتاح (2016) ، اقتصاديات الاستدامة البيئية ومصادر الطاقة ، دار النور ، بغداد ، ص 19.

لجميع البلدان فيما يكون ملائم لدولة ما قد لا يكون كذلك لدولة أخرى ، وبذلك تحتاج كل دولة إلي سياسات خاصة لها تلائم مميزاتها وأهدافها ومشاكلها¹. والباحثة تري أن التنمية المجتمعية المستدامة ينبغي أن تنطلق من بعد محلي يستند في المقام الأول علي التصور الوطني المحلي ليساهم في عملية التنمية المجتمعية المستدامة أخذ في الاعتبار شمولية الإطار التنموي متضمن التعليم كخطوة أساسية نحو الانطلاق لتأسيس الاستراتيجيات النافعة.

من أهم الأمور التي ينبغي أن يعتمد عليها في تنظيم المجتمع لتحقيق التنمية المجتمعية المستدامة ما يأتي:

- . شمولية التنمية لكافة جوانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية والسياسية ، دون أن يكون هناك تركيز علي جانب دون آخر.
- . الشمولية المكانية والجغرافية والقطاعية.
- . التكاملية أي أن يكون هناك تكامل بين جميع المناطق بشكل عام.
- . التوازن أي الاهتمام بالجوانب الأكثر الحاجة وحاجة أولية.
- . اللامركزية بأن ينام لكل منطقة أن تضع خطة لتنمية شاملة لها ، تبين فيها احتياجاتها وأولوياتها دون أن يكون هناك جهاز مركزي ينام به وضع الخطط.
- . التنسيق بتضافر الجهود وتكاملها بين المجتمع المحلي والإدارات العامة ذات الاختصاص.
- . دور المجتمع المحلي في التنمية المجتمعية من خلال التركيز علي المشاركة المجتمعية في عملية التنمية².

أن العلاقة بين التعليم كأساس لاستراتيجيات تنظيم المجتمع وبين التنمية المجتمعية المستدامة كمصدر للتغير استنتاج يفيد بأن التعليم في جانبه المجتمعي يبدو مسؤول عن انتاج المواطن ، بمعنى انتاج مواطن صالح للحياة الجيدة والمفيدة. فالعمل بالاستناد علي التعليم كاستراتيجية لابرار الدور الذي يقوم به بصفته الوسيلة التي حدد بها المجتمع شروط وجوده في عملية التغير المجتمعي يعد مطلب أساسي بل شرط للوجود والاستمرار في المرحلة المعاصرة. فالتعليم يتضمن التعلم وتنشئة الشخصية وتأهيل الفرد من أجل تلبية مطالب مجتمعه وعالمه وعلي هذا الأساس يعد مجال يتفاعل فيه ما هو سيكولوجي مع ما هو اجتماعي اقتصادي ،

¹ سعد القراني (2019) ، مدخل لتطوير التعليم العام ، دار المكتبة العالمية ، الرياض ، ص32.

² عبدالله الحوراني (1991) ، الجمعيات الأهلية وشاركتها في التنمية ، منشورات الحياة الجديدة ، رام الله ، ص14.

فالتغيير الذي يحدثه التعليم يقود إلي زوال تدريجي لبنية اجتماعية اقتصادية قديمة ونظام القيم المرافق لها والانتقال إلي بنية أخرى ذات ديناميكية أكثر كفاءة في إدارة مقدرات الطبيعة والمجتمع ، وتتضمن أيضا مختلف جوانب حياة المجتمع الاقتصادية والسياسية والفكرية والعلاقات الاجتماعية وغيره¹. وهكذا فإنه من أجل تحقيق تنمية مجتمعية مستدامة قادرة علي اشباع احتياجات الأجيال في المجتمع حاليا ومستقبلياً ، لابد من معالجة إبراز أثر التعليم في الجانب الاقتصادي في حياة المجتمع ، والتركيز علي البعد التعليمي في عملية الاقتصاد باعتبار أن عملية التطور الاقتصادي شرط لابد منه لأي حركة تغير اجتماعي يقود إلي تنمية مجتمعية مستدامة ، وكذلك ابراز دور التعليم في تشكيل بنية المجتمع وتعديلها كشرط لازم لنجاح وتقبل التغيرات الحاصلة من ثم امكانية حدوث التغيير بشكل عام يدفع نحو تحقيق تنمية مجتمعية مستدامة².

. مؤشرات التنمية في مجال التعليم بالمجتمع الليبي:

خلال سنة 1943 انشئت في الدولة الليبية عدة مدارس ابتدائية كاستجابة لإقبال الشعب علي التعليم حيث بلغ عدد المدارس خلال الفترة (1950 - 1951) ما يقرب (194) مدرسة في جميع انحاء ليبيا وخلال الفترة التي تلتها ومع اكتشاف النفط زاد حجم المخصصات بنظام التعليم حيث زادت من (1216814) دينار في سنة 1955 ما يقرب من (390000) دينار في سنة 1965 واستمرت هذه المخصصات المالية لقطاع التعليم في الارتفاع سنة تلو أخرى لتصل خلال سنة 1968 إلي حوالي (41245770) دينار مما يوضح أهمية قطاع التعليم بالنسبة للدولة الليبية. وخلال الفترة الممتدة من سنة 1968 إلي 1996 حدثت تغيرات جوهرية في مجال التعليم في ليبيا كنتيجة للدعم المالي الأمر الذي ترتب عليه زيادة عدد الفصول الدراسية في البلاد من (116000) خلال سنة 1970 إلي حوالي (61600) فصل خلال سنة 1996 كما زاد عدد الطلاب في نفس الفترة من (365) ألف طالب إلي (1774) ألف طالب كذلك زاد عدد المعلمين من (165) ألف معلم في سنة 1969 إلي أكثر من (191) ألف معلم³.

¹ إبراهيم خضور (2009) التعليم والتغير الاجتماعي ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد الخامس والعشرين ، العدد الأول والثاني ، ص 307 - 530.

² محمد لبيب النجحي (1982) دور التعليم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ط2 ، دار النهضة ، بيروت ، ص87.

³ خليفة محمد التليسي (ب ت) ، سكان ليبيا ، الجزء الأول ، الدار العربية للكتاب ، ب م ، ص66.

وهكذا لأن الإنسان هو الأساس والدعامة الأساسية لتطوير المجتمع ولنجاح التنمية التي تعتمد بالدرجة الأولى علي الانسان تم الاهتمام في خطة التنمية 1973 - 1975 بالإنسان المتعلم الذي بمقدوره تنفيذ مشروعات التنمية بشكل أفضل لهذا السبب رصدت خطة التنمية الثلاثية لقطاع التعليم (185.919.000) دينار ليبي وتضمنت ايفاد (900) طالب في بعثات خارجية بمعدل (300) طالب سنوياً للتخصص في المجالات المختلفة واهتمت بمحو الأمية ووضعت خطة لتجاوزها نهائياً بانتهاء عام 1980¹. ومن العلامات البارزة التي حددت سياسة الدولة في هذا المجال:

. أن التعليم الزامي ومجاني للبنين والبنات وتقرض عقوبات غلي أولياء الأمور المتخلفين.
. تمديد فترة الالزام حتي نهاية المرحلة الاعدادية ضمانا لإمداد الطلبة بحد أدني من الثقافة الواعية.
. تحقيق لتكافؤ الفرص وعدالة الخدمات علي المناطق المختلفة فقد أنشئت المدارس المتنقلة للمواطنين الرحل في الأماكن الصحراوية النائية².

ووضع برنامج زمني لمحو الأمية خلال خطة التنمية 1973 - 1975 لمحو أمية (4091190) مواطن خلال السنوات الثلاث وذلك في اطار البرنامج الشامل الذي يهدف إلي محو أمية جميع المواطنين في موعد أقصاه 1980 . واقد شهد قطاع التعليم الأساسي تطور كبير في مراحل التعليم فازداد عدد الطلاب والطالبات في مرحلة التعليم الأساسي من (397.000) طالب وطالبة في العام الدراسي 1969 - 1970 ليصل إلي (506.600) طالب وطالبة في العام الدراسي 1972 - 1973 وليصل إلي (697.300) في 1975 - 1976 ونلاحظ الزيادة الملحوظة في عدد الطالبات فقد كانت علي التوالي (112.1000) للعام الدراسي 1969 - 1970 و (202.9000) للعام الدراسي 1972 - 1973 و (202.6000) للعام الدراسي 1975 - 1976. كما شهد التعليم الثانوي ومعاهد المعلمين والمعلمات والتعليم التقني والتعليم الجامعي زيادة واضحة والجدول (115) يبين التطور في جميع مراحل في العامين الدراسيين 1973 - 1974 و 1974 - 1975³.

¹ وزارة الاعلام والثقافة (ب ت) ، ثورة الفاتح من سبتمبر ، العيد الرابع - مطابع دار الحقيقة ، بنغازي ، ص65.
² أبوبكر الحمروني وعلي العريبي (1996) ، دور التربية والتعليم والثقافة في تنمية استثمار العنصر البشري ، مجلة البحوث الصناعية ، العدد الحادي عشر - مطابع الفاتح ، مصراته ، ص55.
³ وزارة الاعلام والثقافة (ب ت) ، مرجع سابق ، ص65.

الجدول (1) تطور عدد الطلاب في جميع المراحل التعليمية للعاملين الدراسيين 1973 - 1974 و 1974 - 1975

1975 - 1974			1974 - 1973			المرحلة التعليمية
المجموع	بنات	بنين	المجموع	بنات	بنين	
3805	1734	2071	3574	1549	1980	رياض أطفال
523218	231164	287054	484986	214880	270106	ابتدائي
95337	25579	69758	73928	19181	54747	اعدادي
373	-	373	913	-	913	اعدادي فني
16018	3179	12839	13471	2475	10996	ثانوي عام
2428	-	2428	2348	-	2348	ثانوي فني
16732	10079	6653	12687	7031	5656	معلمين
3203	891	2312	2919	543	2376	معلمات
616114	-	-	593826	-	-	الإجمالي

المصدر: وزارة الاعلام والثقافة (ب ت)

كما زاد عدد المدارس من (1494) مدرسة تضم (15276) فصلا في العام الدراسي 1972 - 1973 إلى (1741) مدرسة تضم (18989) فصلا وازداد عدد المدرسين خلال هذه الفترة من (17497) مدرس إلي (22654) مدرس¹. أما فيما يخص التعليم العالي ففي العام الجامعي 1973 - 1974 طورت الجامعة الليبية الوحيدة في البلاد إلي جامعتين هما جامعة طرابلس وجامعة بنغازي وبعد أن كانت الجامعة الليبية تضم خمس كليات فقط أصبحت الجامعتان تضمان أكثر من خمس عشرة كلية تشمل مختلف التخصصات العلمية والأدبية والإنسانية².

وتشير دراسات التنمية البشرية إلي إن (37%) من المجتمع الليبي هم طلاب ويجلسون علي مقاعد الدراسة وفي مختلف المراحل التعليمية وخلال الفترة 1995 إلي 2000 بلغ عدد الطلاب (195) ألف طالب وطالبة اي بزيادة قدرها (74%) إلي جانب ارتفاع عدد الطلاب الملحقين بالتعليم الجامعي والعالي إلي (1.4) مليون طالب وطالبة خلال الفترة 1995 الي 2000 إلي أكثر من (206) مليون طالب وطالبة خلال 1999 إلي 2000 اي بزيادة قدرها (86%)³.

¹ ادارة التوجيه المعنوي (ب ت) ادارة التعليم الأساسي ، دار الفجر ، طرابلس ، ص 119.

² علي الهادي الحوات (2004) ، مسيرة التعليم العالي في ليبيا - انجازات وطموحات ، مطبعة بني ازياس ، طرابلس ، ص 36.

³ أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط (1999) ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962 - 1998 ، ص ص 89 - 93.

الجدول (2) التوزيع النسبي للأفراد في العمر 15 سنة فأكثر حسب أعلى شهادة تعليمية تم الحصول عليها

جملة		أعلى شهادة تم الحصول عليها				العمر
		لا يعرف	ثانوية فما فوقها	أساسية	بدون شهادة	
18076	100.0	0	52.7	30.4	16.9	24 - 15
8460	100.0	1	77.3	9.8	12.7	29 - 25
7790	100.0	2	72.3	10.6	16.8	34 - 30
7230	100.0	2	65.6	11.7	28.5	39 - 35
5985	100.0	2	56.3	13.1	30.4	44 - 40
4614	100.0	1	50.3	15.8	33.8	49 - 45
4585	100.0	5	39.3	15.7	44.5	54 - 50
2840	100.0	1	29.4	13.9	56.6	59 - 55
2323	100.0	4	23.7	10.1	65.8	64 - 60
1779	100.0	5	15.2	7.1	77.2	69 - 65
3584	100.0	4	7.1	4.5	88.1	70 فأكثر
61904	100.0	2	57.1	17.5	28.2	64 - 15
5363	100.0	4	9.8	4.5	84.5	65 فأكثر

المصدر: المسح الوطني الليبي لصحة الأسرة (2014)

تشير البيانات بجدول (2) إلي أنه خلال الفترة حتي 2014 ارتفعت نسب المتحصلين علي الشهادة الثانوية وما فوقها في كافة الفئات العمرية وخاصة الفئات الأصغر عمرا ، حيث كانت أعلى نسبة (77.3) في الفئة العمرية 25 - 29 وأدني نسبة (7.1) في الفئة العمرية (70 سنة فأكثر) ، وبالمقابل هناك من لم يتحصل علي أي شهادة حيث ارتفعت النسب عند الأكبر سناً (88.1) سبعون سنة فأكثر وقلت لدي الأقل عمراً ثلاثون واربعة وثلاثون سنة بنسبة (16.8) .

الجدول (3) التوزيع النسبي للأفراد في العمر 15 سنة فأكثر حسب أعلى شهادة تعليمية تم الحصول عليها حسب المنطقة

جملة		أعلى شهادة تم الحصول عليها				المنطقة
		لا يعرف	ثانوية فما فوقها	أساسية	بدون شهادة	
1773	100.0	1	55.5	16.8	27.6	طبرق
1963	100.0	0	53.1	15.0	31.9	درنة
2407	100.0	3	49.3	16.6	33.7	الجبل الاخضر
2225	100.0	0	49.9	15.5	43.6	المرج
7434	100.0	3	53.0	19.1	27.9	بنغازي
1564	100.0	0	36.5	20.2	43.3	اجدابيا
861	100.0	0	46.7	16.7	36.6	الواحات
2046	100.0	1	49.8	14.4	35.8	سرت
2369	100.0	0	62.3	11.6	26.1	سبها
1058	100.0	0	61.1	11.8	27.0	مرزق
1203	100.0	6	50.9	15.2	33.6	وداي الحياة
5394	100.0	3	36.5	17.4	46.1	مصراته
3265	100.0	0	41.3	12.5	46.1	الخمس
2929	100.0	1	44.5	14.6	40.7	ترهونة
13989	100.0	3	47.8	15.9	36.1	طرابلس
2477	100.0	4	52.9	12.8	34.1	قصر بن غشير
1639	100.0	6	69.7	9.0	20.8	العزيزية
3305	100.0	1	60.6	13.8	25.6	الزاوية
3677	100.0	1	58.1	13.5	28.3	زواره
3945	100.0	0	54.5	12.2	33.3	الجبل الغربي
1250	100.0	1	56.8	12.9	30.3	نالوت
67266	100.0	2	50.6	15.2	34.1	جملة

المصدر: المسح الوطني الليبي لصحة الأسرة (2014)

كما تشير البيانات بجدول (3) إلي توزيع نسبة الحاصلين علي أعلى الشهادات وأدناها حسب توزيع المنطقة ، فكانت اعلي نسبة للمتحصليين علي الشهادة الثانوية فيما فوقها بمنطقة العزيزية بنسبة (69.7) ، أما أعلى نسبة للمتحصليين الشهادة الأساسية بمنطقة اجدابيا بنسبة (69.7) ، في حين إن أعلى نسبة للذين لم يتحصلوا علي أي شهادة كان في منطقتي مصراته والخمس بنسبة (46.1).

الجدول (4) التوزيع النسبي للذكور

في العمر 15 سنة فأكثر حسب أعلى شهادة تعليمية تم الحصول عليها

جملة	أعلى شهادة تم الحصول عليها				العمر	
	لا يعرف	ثانوية فما فوقها	أساسية	بدون شهادة		
9535	100.0	0	51.3	30.0	18.7	24 - 15
4606	100.0	2	74.5	11.9	13.5	29 - 25
3875	100.0	3	70.2	11.9	17.6	34 - 30
3320	100.0	4	66.0	14.2	19.4	39 - 35
2803	100.0	3	62.8	13.9	23.0	44 - 40
2284	100.0	2	59.7	15.2	24.9	49 - 45
1941	100.0	9	52.6	17.3	29.2	54 - 50
1360	100.0	2	44.8	17.7	37.4	59 - 55
1117	100.0	6	40.2	15.4	43.9	64 - 60
885	100.0	9	25.7	11.7	61.6	69 - 65
2012	100.0	6	10.7	6.2	82.5	70 فأكثر
30842	100.0	2	59.8	18.9	21.1	64 - 15
2897	100.0	7	15.3	7.9	76.1	65 فأكثر

المصدر: المسح الوطني الليبي لصحة الأسرة (2014)

كما تشير البيانات إلي بجدول (4) توزيع نسبة للذكور في العمر 15 سنة فأكثر حسب أعلى شهادة تعليمية تم الحصول ، حيث كانت أعلى نسبة للمتحصلين علي الشهادة الثانوية فما فوقها (74.5) في الفئة العمرية (25 - 29) ، في حين كانت اعلي نسبة للمتحصلين علي الشهادة الأساسية (30.0) في الفئة العمرية (15 - 24) ، أما الذين لم يتحصلوا علي اي شهادة فاعلي نسبة بينهم كانت (82.5) في الفئة العمرية (70 فأكثر) وهو الفئة العمرية الأكبر سناً.

الجدول (5) التوزيع النسبي للذكور

في العمر 15 سنة فأكثر حسب أعلى شهادة تعليمية تم الحصول عليها حسب المنطقة

جملة		أعلي شهادة تم الحصول عليها				المنطقة
		لا يعرف	ثانوية فما فوقها	أساسية	بدون شهادة	
892	100.0	1	53.2	21.3	25.5	طبرق
981	100.0	0	54.4	17.7	27.9	درنة
1182	100.0	2	48.4	23.1	28.4	الجبل الاخضر
1103	100.0	0	44.6	23.1	32.3	المرج
3793	100.0	5	57.5	20.3	21.7	بنغازي
791	100.0	1	34.4	23.9	40.7	اجدابيا
428	100.0	0	49.6	17.5	32.9	الوحدات
974	100.0	1	48.9	18.0	33.0	سرت
1162	100.0	0	63.2	14.6	22.2	سبها
500	100.0	0	51.6	17.6	30.8	مرزق
598	100.0	8	47.2	19.9	32.0	وداي الحياة
2681	100.0	6	50.6	19.4	29.4	مصراته
1623	100.0	0	53.1	16.3	30.6	الخمس
1447	100.0	1	54.3	19.0	26.6	ترهونة
7115	100.0	4	57.5	15.2	27.0	طرابلس
1273	100.0	6	62.4	15.3	21.7	قصر بن غشير
832	100.0	7	73.6	10.0	15.7	العزيزية
1918	100.0	1	58.6	20.2	21.1	الزاوية
1851	100.0	1	59.4	19.0	21.4	زواره
1977	100.0	0	63.7	15.8	20.4	الجبل الغربي
617	100.0	2	64.4	17.1	18.3	نالوت
33739	100.0	3	55.9	17.9	258	جملة

المصدر: المسح الوطني الليبي لصحة الأسرة (2014)

كما تشير البيانات بجدول (5) إلي التوزيع النسبي للذكور في العمر 15 سنة فأكثر حسب أعلى شهادة تعليمية تم الحصول عليها حسب المنطقة ، حيث كانت اعلي نسبة للمتحصلين علي الشهادة الثانوية وما فوق (64.4) بمنطقة نالوت ، وكانت اعلي نسبة للمتحصلين علي الشهادة الأساسية (23.9) بمنطقة اجدابيا ، أما اعلي نسبة للذين لم يتحصلوا علي أي شهادة فكانت (40.7) بمنطقة اجدابيا أيضاً.

ويتضح أن نسبة المتعلمين زادت مع مرور الوقت حيث أن نسبة الحاصلين على ثانوي فأعلى من حوالي (57%) بين الأفراد في العمر (15-64) سنة مقابل حوالي (10%) بين الأفراد (65 سنة فأكثر) وتبلغ هذه النسب بين الذكور حوالي (60% ، 15%) مقابل (54% ، 3%) على التوالي بين الإناث ، كما إن (25%) من الأفراد في العمر (15 - 64) سنة أي في الفئة المنتجة مازالوا بدون شهادة دراسية وترتفع نسبة من لم يحصلوا على أي شهادة دراسية إجمالاً بين الإناث مقارنة بالذكور¹.

الجدول (6) التوزيع النسبي للإناث

في العمر 15 سنة فأكثر حسب أعلى شهادة تعليمية تم الحصول عليها حتى 2014

جملة	أعلى شهادة تم الحصول عليها				العمر	
	لا يعرف	ثانوية فما فوقها	أساسية	بدون شهادة		
8541	100.0	0	45.4	30.8	14.8	24 - 15
3854	100.0	1	80.7	7.4	11.8	29 - 25
3915	100.0	2	74.4	9.4	16.0	34 - 30
3910	100.0	1	65.2	9.5	25.2	39 - 35
3182	100.0	1	50.6	12.5	36.8	44 - 40
2330	100.0	1	41.0	16.4	42.5	49 - 45
2644	100.0	3	29.6	14.4	55.7	54 - 50
1479	100.0	1	15.2	10.4	74.4	59 - 55
1206	100.0	2	8.3	5.2	86.2	64 - 60
894	100.0	1	4.7	2.5	92.7	69 - 65
1572	100.0	1	2.5	2.3	95.1	70 فأكثر
31062	100.0	1	54.4	16.2	29.3	64 - 15
2466	100.0	1	3.3	2.4	94.3	65 فأكثر

المصدر: المسح الوطني الليبي لصحة الأسرة (2014)

كما تشير البيانات بجدول (6) إلي توزيع نسبة للإناث في العمر 15 سنة فأكثر حسب أعلى شهادة تعليمية تم الحصول عليها ، حيث تشير البيانات إلي أن أعلى نسبة للمتخصصات علي الشهادة الثانوية فما فوقها (80.7%) بالفئة العمرية (25 - 29) ، في حين أن أعلى نسبه

¹ المسح الوطني الليبي لصحة الأسرة (2014) ، وزارة التخطيط ومصحة الإحصاء ، طرابلس ، ص90.

للمتحصلات علي شهادة اساسية (30.8) بالفئة العمرية (15 - 24) ، أما نسبة من لم تتحصلن علي أي شهادة فكانت (94.3) بالفئة العمرية (56 فاكتر).

الجدول (7) التوزيع النسبي للإناث في العمر 15 سنة فأكثر حسب أعلى شهادة تعليمية تم الحصول عليها حسب المنطقة

جملة	أعلي شهادة تم الحصول عليها				المنطقة	
	لا يعرف	ثانوية فما فوقها	أساسية	بدون شهادة		
892	100.0	1	53.3	21.3	25.5	طبرق
981	100.0	0	54.4	17.7	27.9	درنة
1182	100.0	2	48.4	23.1	28.4	الجبل الاخضر
1103	100.0	0	44.6	23.1	32.3	المرج
3793	100.0	5	57.5	20.3	21.7	بنغازي
791	100.0	1	35.4	23.9	40.7	اجدابيا
428	100.0	0	49.6	17.5	32.9	الواحات
974	100.0	1	48.9	18.0	33.0	سرت
1162	100.0	0	63.2	14.6	22.2	سبها
500	100.0	0	51.6	17.6	30.8	مرزق
598	100.0	8	47.2	19.9	32.0	وداي الحياة
2681	100.0	6	50.6	19.4	29.4	مصراته
1623	100.0	0	53.1	16.3	30.6	الخمس
1447	100.0	1	54.3	19.0	26.6	ترهونة
7119	100.0	4	57.5	15.2	27.0	طرابلس
1273	100.0	6	62.4	15.3	21.7	قصر بن غشير
832	100.0	7	73.6	10.0	15.7	العزيزية
1918	100.0	1	73.6	20.2	21.1	الزاوية
1851	100.0	1	59.4	19.0	21.4	زواره
1977	100.0	0	63.7	15.8	20.4	الجبل الغربي
617	100.0	2	64.4	17.1	18.3	نالوت
33739	100.0	3	55.9	17.9	25.8	جملة

المصدر: المسح الوطني الليبي لصحة الأسرة (2014)

كما تشير البيانات بجدول (7) إلي التوزيع النسبي للإناث في العمر 15 سنة فأكثر حسب أعلى شهادة تعليمية تم الحصول عليها حسب المنطقة ، حيث كانت اعلي نسبة للمتحصلات علي شهادة ثانوية فما فوقها (73.6) بمنطقتي العزيزية والزاوية ، وكانت أعلى

نسبة للمتحصلات هلي شهادة اساسية (23.9) بمنطقة اجدابيا ، في حين إن أعلي نسبة من لم يتحصلن علي أي شهادة كانت (40.7) بمنطقة اجدابيا أيضا .

الجدول (8) نسبة الأفراد في العمر (15 - 24) سنة غير الحاصلين على أي شهادة

الخصائص	الذكور	الإناث	جملة	العدد
العمر 15 - 19	18.4	22.9	20.6	9106
20 - 24	10.9	14.8	13.0	8970
المنطقة طبرق	10.8	20.5	15.9	521
درنة	21.4	23.9	22.8	587
الجبل الاخضر	19.2	24.0	21.7	634
المرج	13.9	27.9	21.5	619
بنغازي	9.9	10.9	10.4	2074
اجدابيا	20.7	27.9	24.7	454
الواحات	14.2	18.7	16.6	229
سرت	12.6	22.3	17.4	585
سبها	11.5	20.3	16.0	628
مرزق	11.2	12.2	16.0	302
وداي الحياة	21.8	32.0	27.0	341
مصراته	17.7	20.2	19.0	1598
الخمس	10.0	25.4	22.0	868
ترهونة	10.6	17.4	14.1	789
طرابلس	20.3	20.2	20.3	3502
قصر بن غشير	13.9	19.3	16.9	608
العزيفية	2.3	15.1	13.8	429
الزاوية	6.9	12.4	9.9	988
زواره	5.6	8.9	7.2	895
الجبل الغربي	15.1	14.9	15.0	1121
نالوت	13.0	16.1	15.0	303
جملة	14.8	18.7	16.9	18076

المصدر: المسح الوطني الليبي لصحة الأسرة (2014)

كما تشير البيانات كما هو مبين في الجدول رقم (8) إلي نسبة الأفراد في العمر (15 - 24) سنة غير الحاصلين على أي شهادة ، إذ تبين إن نسبة الشباب في العمر (15 - 24) سنة غير الحاصلين على أي شهادة دراسية حيث انها ارتفعت عند الإناث (22.9) وانخفضت لدي الذكور (18.4) في الفئة العرية (15 - 19) كذلك كان الحال في الفئة

العمرية (20 - 34) ، وقد تفاوتت النسب حسب المنطقة حيث بلغت أقصاها في منطقة وادي الحياة بين الذكور (21.8) وادناها في منطقة زوارة حيث بلغت (5.6) ، أما بالنسبة للإناث فقد بلغت أعلى نسبة (25.4) بمنطقة الخمس وأنادها بنسبة (8.9) بمنطقة زوارة.

نتائج الدراسة :

. تعد العلاقة بين التعليم كأساس لاستراتيجيات تنظيم المجتمع وبين التنمية المجتمعية المستدامة مصدر للتغيير ، لابرز الدور الذي يقوم به التعليم بصفته الوسيلة التي يحدد بها المجتمع شروط وجوده في عملية التغيير المجتمعي الذي يعد مطلب أساسي لتحقيق التنمية المستدامة.

. وضع استراتيجيات قائمة علي استهداف تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمجتمع المحلي مع الأخذ في الاعتبار تحقيق تكامل المجتمع المحلي مع المجتمع الشمولي . احداث تغييرات اقتصادية واجتماعية وثقافية مقصودة عن طريق الاستفادة من الطاقات والامكانيات الموجودة بالمجتمع ، والاعتماد علي الجهود المحلية والتعاون بينها وبين الجهود الحكومية في تنفيذ البرامج الموجهه نحو تحسين الأحوال المختلفة للأفراد.

. من أهم الأمور التي ينبغي أن يعتمد عليها في تأسيس استراتيجيات تنظيم المجتمع لتحقيق التنمية المجتمعية المستدامة شمولية التنمية لكافة جوانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية وللثقافية والبيئية والسياسية ، دون أن يكون هناك تركيز علي جانب دون آخر ، بالإضافة إلي الشمولية المكانية والجغرافية والقطاعية ، والتكاملية بين جميع المناطق بشكل عام ، والتوازن بالاهتمام بالجوانب الأكثر الحاحية وحاجة أولية ، واللامركزية بأن يناط لكل منطقة أن تضع خطة لتنمية شاملة لها ، تبين فيها احتياجاتها وأولوياتها دون أن يكون هناك جهاز مركزي يناط به وضع الخطط وكذلك التنسيق بتضافر الجهود وتكاملها بين المجتمع المحلي والإدارات العامة ذات الاختصاص.

. التغيير الذي يحدثه التعليم يقود إلي زوال تدريجي لبنية اجتماعية اقتصادية قديمة ونظام القيم المرافق لها والانتقال إلي بنية أخرى ذات دينامكية أكثر كفاءة في إدارة مقدرات الطبيعة والمجتمع ، وتتضمن مختلف جوانب حياة المجتمع علي نحو يقود إلي تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة.

. الاستعانة بمؤشرات التنمية في مجال التعليم بالمجتمع الليبي لرسم الخطط المستقبلية للتعليم كمصدر لتأسيس استراتيجيات تنظيم المجتمع الليبي.

المراجع :

- | ت | المرجع |
|----|--|
| 1 | أبوبكر الحمروني وعلي العربي (1996) ، دور التربية والتعليم والثقافة في تنمية استثمار العنصر البشري ، مجلة البحوث الصناعية ، العدد الحادي عشر . مطابع الفاتح ، مصراته. |
| 2 | المسح الوطني الليبي لصحة الأسرة (2014) وزارة التخطيط ومصحة الإحصاء، طرابلس. |
| 3 | ثروت عاصم (2007) مبادئ وأساسيات التخطيط الاستراتيجي ، در التفوق والتميز ، القاهرة. |
| 4 | خليفة محمد التليسي (ب ت) ، سكان ليبيا ، الجزء الأول ، الدار العربية للكتاب ، ب م . |
| 5 | رشاد أحمد عبداللطيف (2009) أسس طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية - مدخل دراسة مجتمع ، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر ، الإسكندرية. |
| 6 | سعد القراني (2019) ، مدخل لتطوير التعليم العام ، دار المكتبة العالمية ، الرياض. |
| 7 | صبحي حمد قنوص (2001) أزمة التنمية - دراسة تحليلية للواقع السياسي الاقتصادي الاجتماعي للبلدان العالم الثالث ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية. |
| 8 | علوان حميد دهان (2002) فعالية التخطيط الاستراتيجي في المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية ، مكتبة الجامعة ، وهران . |
| 9 | محمد عبدالعزيز عجمية (1981) مقدمة في التنمية والتخطيط ، دار النهضة العربية ، بيروت. |
| 10 | محمد لبيب النجحي (1982) دور التعليم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ط2 ، دار النهضة ، بيروت. |
| 11 | وضحة احمد جاسم (2019) المرافعة التشريعية في طريقة تنظيم المجتمع - الممارسة المهنية علي مستوي المنظمات المجتمعات ، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر ، الإسكندرية. |
| 12 | وزارة الاعلام والثقافة (ب ت) ، ثورة الفاتح من سبتمبر ، العيد الرابع . مطابع دار الحقيقة ، بنغازي. |

